بضرورة العودة الى توصية لجنة التوفيق الدولية الصادرة في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩، باستثمار سبعة اثمان مياه الليطاني في اسرائيل، وذلك من خلال تحويله الى وادي الاردن، للاستفادة من مياهه في الري وتوليد الطاقة الكهربائية(٣).

لهذه الاسباب مجتمعة، اضافة الى هدف حرمان المواطنين الفلسطينيين من مصادر المياه، وخنق حاجاتهم الحياتية الضرورية والمتنامية، سواء على صعيد الزراعة أو على صعيد مياه الشرب والاستهلاك المنزلي، تلعب مصادر المياه في الضفة الفلسطينية المحتلة «دوراً هاماً في تحديد الموقف الاسرائيلي»، حيث «تخشى اسرائيل من فقدان سيطرتها وتحكّمها بمصادر مياه تلك الاراضي». ولهذا، فان سلطات الاحتلال ودوائرها المختصة تحاول الاطباق، كلياً، على تلك المصادر المائية، وبخاصة في جبال نابلس(٤). هذا في الوقت الذي تعتبر فيه سلطات التخطيط المائي في اسرائيل، الضفة الفلسطينية المحتلة، عموماً، بمثابة «خزّان مياه اسرائيل»(٥).

الضفة والهيدرولوجيا الصهيونية

في مقالة حديثة نسبياً، كشف المحاضر في قسم الجغرافيا في جامعة تل ـ ابيب، البروفيسور اليشع افرات، عن احد أبرز مكوّنات السياسة الاستيطانية في الضفة الفلسطينية المحتلة باعتبارها «منطقة حيوية بالنسبة الى اسرائيل»، لأنها تحوي «مصادر المياه الجوفية». وشرح افرات ذلك بالقول: «تشكّل السلسلة الجبلية منطقة تعبئة دورية طبيعية لاحواض عدّة من المياه الجوفية تعتبر الاكبر والاهم في منطقة ارض ـ اسرائيل الغربية [فلسطين الانتدابية]. فمياه الامطار المنسابة على الصخور الجبلية العارية، تشكّل قنوات أو مسارب تتدفّق فيها المياه الجوفية في كل الاتجاهات. وهذه المسارب أو القنوات الجبلية تشكّل حوض تجميع هائل للمياه الجوفية التي تتدفّق نحو منابع نهري اليركون [العوجا] وتنينيم [التمساح]». وأضاف افرات «من الناحية العملية، فان الشريط الساحلي في اسرائيل يزوّد بكمية سنوية من المياه تبلغ حوالى ٣٣٥ مليون متر مكعب من هذه المياه. وفي الجانب الشمالي ـ الشرقي لمنطقة غلبواع ـ حوالى ١٤٠ مليون متر مكعب من المياه ـ تتدفّق الى عيمق يزراعيل [مرج بن عامر] وبيسان».

ورأى البروفيسور افرات، ان هناك اهمية لابقاء السيطرة الاسرائيلية على هذه المنطقة، حيث «يزوّد هذان المسربان أو القناتان اسرائيل بحوالى ربع احتياجاتها السنوية من المياه. ولا ريب في ان السيطرة على مصادر هذه المياه تعتبر أمراً مركزياً بالنسبة الى اسرائيل لانه بالامكان تخريبهما وتلويثهما، سواء كان ذلك من خلال سحب كميات كبيرة من المياه منهما أو تحويل المياه الملوثة (مياه المجارير) اليهما. كما ان سيطرة عنصر معاد على هذا الاحتياطي من المياه يشكّل خطراً على اسرائيل. ولهذا، فان المطالبة باحتفاظ اسرائيل بغربي الضفة، منطقية الى حدّ كبير». ولاحظ ان «الوقائع الجغرافية السياسية التي وجدت في خلال الـ ٢٤ عاماً الماضية في الضفة الفلسطينية المحتلة، تعبّر عن مصالح اسرائيل في مجالات عدّة مثل: الامن، الاراضي، المياه والسكان»(٦). وتلك الوقائع قائمة على الانتهاكات الجسيمة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، تلبية لما يسمّى «مصالح اسرائيل»، التي ليست سوى اطماع توسّعية عدوانية، وعودة الى نظريات «المجال الحيوي»، على حساب الغير.

تمتد الاطماع التوسّعية «الحيوية» هذه، للسيطرة على أهمّ مصادر المياه في الضفة الفلسطينية المحتلة. وأشار الباحث الاميركي، جويس ر. ستار، ان اسرائيل تتذرّع بعدم الانسحاب من